وذهب قوم الى انه اطيب وهذا هو الصحيح والاول غير مستقيم لوجوه
منها ان اسم الاشارة اذا تقيد بحال لم يكن الخبر مقيدا به بدليل قولهم
هذا زيد قايما فان الخبر بزيد عن المشار اليه غير مقيد بالقيام فان زعم
انه مقيد فانه اذا كان قايما فهو زيد ايضا فلخبارة بزيد انما هو في حال فان زعم
القيام لم يستقم لانه يودي الى ان يكون غير زيد في غير حاله القيام فان زعم
ان ذلك من قبل المفهوم وهو غير لازم فليس الامر كما زعم لما بينا
ان الحال حكم بالقصد على ما قيد به كقولك جاني زيد راكبا فانت حاكم على المجي
المذكور بقيد الركوب فلو قدرت المجي من غير ركوب لكان مخالفة للمنطوق
لا للمفهوم وانما المفهوم امر وراء ذلك وهو عكسه وذلك هو تقدير عدم
الركوب عند عدم المجي فاذا ثبت ذلك فلو جعل الاخبار بزيد مقيدا
بالقيام كان كالاخبار بجاني المقيد بالركوب فكما لا يستقيم تقدير
المجي من غير ركوب فكذلك لا يستقيم تقدير زيد من غير قيام
وذلك فاسد واذا لم يكن الخبر مطلقا غير مقيد فسد المعنى واذا لم
يكن الخبر مطلقا غير مقيد فسد المعنى **الثاني** ان المبني اذا قيد
بحال لزم ان يكون على تلك الحال في قصد المتكلم فاذا جعل بسرا معمولا
لهذا وجب ان يكون في حال الاشارة بسرا لا غير ونحن نعلم ان
المعنى المقصود بخلاف ذلك حتى لو قيل عند وجود بلح او رطب
هذا بسرا اطيب منه رطبا كان مستقيما **الثالث** انا نقول
تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وزيد احسن ما يكون افضل منك
احسن ما تكون والمعنى بحاله والتعلق امر معنوي واذا وجب
تعلقه هاهنا بالخبر وجب تعلقه في المسايل الاخر به ضرورة لان
المعنى واحد والا لم يكن المعنى واحدا **الرابع** ان تفضيل الشي على
نفسه لا يعقل الا باعتبار حالين واذا جعل بسرا من تتمة هذا

بقيت

٣٦

بقيت الافضلية للشي على نفسه باعتبار حاله واحده فكانك جعلت
الرطب مفضلا من غير مفضل وهو لا يسوغ اذ لا يجوز ان يقول
زيد احسن منه قاعدا **الخامس** ان اطيب نسبته الى البسريه
والرطبيه والتمريه نسبه واحده وقد وجدنا عمله في رطب فوجب عمله
في الاخر فلا وجه لمن قال العامل فيه اسم الاشارة سوا ما استبعده من
ان يكون افعل التفضيل عاملا فيما قبله ولا يغا بل ذلك شيا مما ذكرناه
ولا بعد في عمل افعل في الحال متقدما لشبهه بالفعل كما عمل
في الظروف ولا يلزم من قصوره عن العمل في المفعول به الا يعمل
في الحال فقد ثبت ان العامل اطيب في هذه المسله وفي امثالها
وممن قال ان العامل اسم الاشارة ابو علي الفارسي ولم يات
بشي اكثر مما ذكرته واستبعد عمل افعل فيما قبله **قوله** ويكون
جمله خبريه لانها حكم والاحكام تقع في المفرد وفي الجمله كما في
خبر المبتدا ويكون جمله خبريه لان الاحكام الخبريه لا تكون الا لما
يحتمل الصدق والكذب فوجب ان يكون كذلك **قوله** فالاسميه
بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف فلا بد من الواو على
الافصح لان الحال في المعنى انما هي مقدرة بجز هذه الجمله وهو
الجز الثاني فقصدوا الى الاتيان بما يشعر بالحاليه داخلا على الاسم
الاول فلذلك ضعف حذف الواو وقد جا كلمته فوه الى في وهو قليل
قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده يعني من غير واو لانه منزل
منزله اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في اللفظ فاجري مجراه في
الاستغنا عن الواو والضمير واحتيج الى الضمير كما احتيج في الاصل الى الضمير
وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما وهي ثلاثه اقسام مضارع
منفي وماض منفي وماض مثبت اشتركت في ان تكون بالواو والضمير

Copyright © King Saud University